

## الفصل السادس

### - اضطراب في القوّات المسلّحة -

كانت ضغوط وتوترات تسريحات ما بعد الحرب أقلّ إزعاجاً، في الواقع، للقوّات المسلحة الهندية خلال شتاء عام ١٩٤٥ - ١٩٤٦ ممّا كانت للقوات البريطانية المتواجدة في الهند. فالأحداث التي ذكرناها في الفصل السابق كان لها أضلّ مختلف. لقد نشأت، بأسلوب دراميّ، من قضيتين خاصّتين مُتشابكتين صَعَبَ على السلطات المنهمكة باستمرارٍ أن تتوقعها بوضوح إذا اعتبر الكثيرون في ذلك الوقت أن الفكر الثاقب مفقود في المناصب العليا بصورة تدعو للرتاء. وكانت هذه القضايا هي ما سُمّي محاكمات (آي. إن. إيه I.N.A) وتمرد البحريّة الملكية الهندية. وفي الأسابيع القليلة التي كانت فيها الإثارة في أوجها - ربيع ١٩٤٦ - قبل اضطرابات التقسيم بمُدّة - وجد المراقبون أنفسهم في مواجهة سؤال مشؤوم: إذا قُدِّرَ لمركب الدولة في الهند أن يجنح، كما يبدو في الظاهر هل سيكون ذلك بسبب اصطدامه بصخرة سياسية قطعاً.. كما افترض أكثر الناس أم بصخرة عسكرية؟ وهل سينفجر المركب ويتحوّل إلى شظايا إذا تخلّى العسكر عن وشائج الولاء؟ إذ حدث ذلك مرّات عدة في الماضي المتقلّب لِشِبهِ القارة كما يعرف ذلك تماماً الهندوس والمسلمون والسيخ؛ ولم يكن فقط في عام ١٨٥٧ كما يتبادر دائماً للذهن البريطاني. فإذا كان الأمر كذلك فالكارثة التي تلوح إذن في الأفق هي أقرب ممّا أُوْحِتْ بذلك أحلك نُذُرِ السوء السابقة.

ولقد أظهرت الأحداث بعد ذلك أن المركب لم يصطدم بصخرة العسكر، إلا أن المخاوف من ذلك أثناء الأسابيع المضطربة لعام ١٩٤٦ كانت قويّة. ويمكن القول إن الذي حال دون تحطّم المركب لم يكن في الواقع حكمه الرُبّان بل هو، بكل بساطة، مجرد الحظّ. على كل حال كانت النتيجة الحاسمة بالنسبة لمستقبل الاستقرار بل ولحياة الدولتين اللتين خَلَفْنَا الحكم البريطاني بخاصّة بالنسبة لباكستان، فالذي ثبت عام ١٩٥٨ هو أن قدرها كان مرتبطاً بالمستوى الكيفي لقوّاتها المسلحة، وعلى التحديد الذين كانوا برتبة رائد عام ١٩٤٦ وأصبحوا عام ١٩٥٨ القيادة العليا.

محاكمات (آي. إن. إي. I.N.A) أو عبارة أصحّ، المحاكمات العسكرية كانت جزءاً من أضخم انهزام في تاريخ العسكرية البريطانية: خسارة الملايو وسنغافورة عام ١٩٤٢

وأُسِر حوالي ١٣٠٠٠٠ ألف ضابط وجندي على يد اليابانيين... أكثرهم من الجيش الهندي. وخلال الأسابيع التي سبقت ولحقت هذه الكارثة، أُسِرَ كثير من الجنود الهنود في هونغ كونغ، بورما وأماكن أخرى في شرق آسيا. وكان مجموع عدد الأسرى الهنود لدى اليابانيين هو سبعين ألفاً (٧٠٠٠٠) في أواخر أيار - مايو - من عام ١٩٤٢.

وبعد الاستسلام في سنغافورة فرّق اليابانيون المنتصرون الأسرى على أساس عرقي فوضعوا العسكريين الهنود في معسكرات اعتقال معينة والعسكريين البريطانيين والأستراليين في معسكرات أخرى. وعاجلاً وَضَحَ سبب هذا التمييز، فلقد ارتجى اليابانيون أن يُغروا الهنود بعدم الولاء للبريطانيين أملين أن يجذبوهم ليحاربوا في صف اليابانيين. ولقد نجح الأمر في البداية مع بعض الضباط الشباب وسرعان ما أُنجَزَ اليابانيون نجاحات حربية أكبر بكثير مما سمحت بإذاعته رقابة الحلفاء على شعوبها من أخبار الحرب آنذاك. فلقد أقع اليابانيون عشرين ألف عسكري هندي بالتملق أو بالضغط أو حتى بالإرهاب، ليلتحقوا بالجيش الوطني الهندي الذي تبثوه وتعهّد هذا الجيش بطرد الحكام البريطانيين من الهند.... ولقد كانوا في خِدمَتهم حتى الأمس القريب.

وفي ربيع وصيف عام ١٩٤٥ عندما حصل العكس ودحرّت القوات البريطانية اليابانيين واستعادت كل المناطق التي فقدتها أصبح هؤلاء (العشرون ألفاً من الهنود) الذين بدّلوا ولاءهم، مشكلة. ومن الواضح أنه لا يمكن نُومُ أفراد الجند كثيراً في هذا المجال. فالاستسلام البريطاني في سنغافورة كان انهياراً مُفزعاً، وربما شعر هؤلاء الجنود الهنود أن المكانة البريطانية قد تحطّمت كُلياً لذلك انفصل أكثر الجنود عن ضباطهم البريطانيين بصورة اعتباطية ساعة الاستسلام، ومع الإحساس بالعُربة والعُزلة اختاروا طرق عدم الولاء الاسمي وعدم المقاومة فقط لأن شروط المعيشة خارج المعسكرات المسوّرة بالأسلاك الشائكة بدت لهم أقلّ بُوساً من المعيشة داخلها. وبعضهم ادعى - وعددهم بلا شك أقلّ ممّن قالوا ذلك فيما بعد - أنهم كانوا ينتظرون أوّل فرصة سانحة ليركوا الجيش الوطني الهندي للعودة والالتحاق بالبريطانيين، فمعاينة هؤلاء بشدّة حسب الأحكام العسكرية ربّما كانت غير عادلة. على كل حال فعدهم الهائل لا يجعل الأمر مُمكنًا بصورة عملية.

ولكن ماذا بالنسبة للقلة، بخاصة من الضباط، الذين قبلوا بسرعة بعد أسْرهم أن يغيروا بخفّة ولاءهم داعين لليابانيين مواطنيهم الأسرى؟ بل ماذا بالنسبة للذين تأكّد عنهم أنهم

ساعدوا في تعذيب زملائهم من رفاق السلاح لأنهم رفضوا أن يتخلّوا عن قَسَمِ الولاء الذي قطعوه. كان ادّعاء الذين عرفوا حقيقة هؤلاء - ولم يكونوا كثيرين - إنهم سيتعرّضون لمحاكم عسكرية ميدانية في الحال.

إلا أن الأنباء التي وصلت (دلّهي) لم تكن كذلك. وبدأت أنباء هؤلاء الذين أنحازوا لليابانيين تتسرّب تدريجيّاً من... رئاسة الأركان في نهاية آب - أغسطس - ١٩٤٥ وسبّبت ذهولاً مُتنامياً. وقرّر تقديم بعض هؤلاء الضباط من قادة الجيش الوطني الهندي (I.N.A: Indian National Army) إلى المحاكم العسكرية في تشرين أول - أكتوبر - ... وليس قبل ذلك التاريخ، لأن الترتيبات لذلك لم تكن جاهزة وستُقام سلسلة من المحاكم في الهند وليس في بورما أو الملايو - في المنطقة التي حصل فيها الجُرم - لأنّ ذلك إن حصل لا يكون له قيمة في أعين الرأي العام فقد يُظنّ أن المُتّهمين لم يَحْظُوا بمحاكمة عادلة، لذلك سيُنقل هؤلاء الضباط للهند وتكون محاكمتهم في (دلّهي) نفسها، العاصمة التي حلّت محلّ (كلكتوتا) إبان حكم نائب الملك (هاردينغ) وذلك لإرضاء المشاعر الوطنيّة في الهند التي تُفضّل (دلّهي). وعلّقت السلطة إقامة المحاكم في (دلّهي) على أساس أنها مركز مناسب للاتصالات يسهّل على محامي الدفاع وأقارب المُتّهمين الوصول إليها... الخ. ولكنّ (دلّهي) كانت أيضاً مركز الدعاية المعادية للحكومة ويستطيع حزب المؤتمر استغلال فُرصتها تماماً لِمَصْلَحَتِهِ. وليس ذلك فقط بل أعلنت السلطات أن المحاكم ستكون في (القلعة الحمراء) لأنها المكان المناسب من جميع الوجوه.

وكان من المعقول وجود رأي بين كل تلك الآراء يُوحى أن فكرة اختيار القلعة قد يكون توبيخاً ضمنيّاً ساخرّاً لأنّ جماعة الجيش الوطني الهندي أعلنوا أن القلعة هدف يأملون احتلاله في طريقهم إلى (دلّهي) كما كانوا يذيعون من محطة الإذاعة اليابانية. إذا كان الأمر كذلك فإن ذاكرة السلطات لم تكن قويّة إلى الحدّ اللازم. فحتّى أنصاف المتعلّمين يعرفون تاريخ شبه القارة وأكثره يُتناقَلُ مُشافهةً أباً عن جد، ويمكن أن يصبح حيّاً يستطيع فرض نفسه بأسلوبٍ مُذهلٍ مُنتقلاً من ماضٍ ميّت - افتراضاً - إلى أفكار وأعمال الجدل الحاضر كما أظهرت ذلك أحداث البنجاب عام ١٩٤٧... ولو بصورةٍ شنيعة. وقلعة (دلّهي) في خاطر سُكّان شبه القارة مغزى هام... أعمق ممّا أدركه الذهن الغربي المندفع لبعض تجّار الدعاية خلال الحرب العالمية الثانية. ومن الطبيعي أن يتذكّر المسلمون - ويبدو أنّ رئاسة

الأركان لم تستطع ذلك - إنه مهما كانت (دلهي) مناسبة وظيفياً لإقامة المحاكم فيها فإنها بُيِّنَتْ في عهد أعظم الإمبراطوريات الإسلامية المغولية التي حكمت الهند قبل البريطانيين، ولقد استعملها الأباطرة ليست فقط عاصمة لِحُكْمِهِمْ بل مسكناً لهم. كذلك لازال في خاطر الهندوس الحنين لدلهي لأنها قريبة من المكان المشهور الذي حكم فيه ملوكهم المحترمون وبلغوا أوجهم في (بريثفراج) المأساوي العزْلُ؛ وإنها كانت غنية أيضاً بالميثولوجيا الهندية القديمة. وأكثر ما يتوهج في خاطر المسلمين والهندوس على السواء هو أن (دلهي) كانت آخر مواقف المتمردين من الهنود المجتدين على البريطانيين عام ١٨٥٧.

وكانما سوء اختيار قلعة (دلهي) كمكان لأوّل محاكمة لم يكن كافياً إذ تبين أن الضباط الثلاثة الذين قُبِضَ عليهم لم يكن بينهم من قاموا بأبشع أنواع الفظائع الوحشية بل المذهل أيضاً أن الضباط الثلاثة هؤلاء كانوا يُمثّلون أهمّ الطوائف الكبيرة في الهند: الهندوس والمسلمين والسيخ. وإذا كان «مكيا فيلي» مصدر إحياء للسياسة البريطانية في الهند، كما يجتهد في ادّعاء ذلك حزب المؤتمر، ... ربّما كان سَيِّمَلْمَلُ في قبره عندما يعلم بما جرى. «ليس من الممكن أن تفقد قيادة الجيش عقلها... ولكن الأمر بدا كذلك» ويذكر كاتب هذه السطور هذا التعليق الذي صدر عن ضابط كتيبة بليد الإحساس في قطار (كَلْكُوتَا - دلهي).... ثم أردف قائلاً: «لا بد أن لديهم أسباباً، لا نعرفها، لما يفعلون».

وبدأت المحاكمة الأساسية في أوائل نوفمبر - تشرين ثاني - ١٩٤٥، كذلك محاكم فرعية مختلفة. وبرزت بسرعة النتائج السياسية السلبية التي كان من الممكن توقُّعها عند تشكيل تلك المحاكم؛ وتقدّم السيد (نهرُو) ليكون أوّل محامي الدفاع مع أنّه لم يمارس المحاماة فترة ثلاثين سنة، وكان من أبرز المحامين المِهْنِيِّين في حزب المؤتمر: السيد (ديساي)، الدكتور (كاجو) والسيد (أصف علي). وتميّز دفاع السيد (ديساي) بإبراز الخِصال الوطنية للضباط المتهمين الثلاثة، وسرعان ما أصبحوا أبطالاً في نظر الرأي العام، وأُظنِّبَتْ صحف حزب المؤتمر بمدحهم. وقامت مظاهرات الدُعم والتأييد في سائر أنحاء البلاد. ولم يستطع حزب الرابطة الإسلامية الوقوف على الحياد. ومع أنّهم لم يتحمّسوا كثيراً إلاّ أنّه لم يكن لهم خيار آخر لأن أحد الضباط... المتهمين كان مسلماً، وكانت الأمور تسير باتجاه غير مواتة للبريطانيين ممّا جعل حاكم الإقليم الحدودي الشمالي الغربي، السير (جورج كانيغهام) وهو يراقب عن بُعد، يكتب لِنائب الملك معترفاً

أنه في تطرفه لهذا الموضوع، يخرج، نوعاً ما، عن دائرة مسؤوليته، ويحث، في الرسالة، على إقناع رئاسة الأركان بالتخلي عن كُـلِّ المحاكمات لأن الرأي العام في الهند يعارضها، مؤكداً أنه يكره بشدة أن يقول... ما قاله في الرسالة:

«قد يكون الأمر استسلاماً للتهديد... ولكن الموضوع يتحوّل الآن إلى مواجهة بين الهنود والبريطانيين؛ وبعد الذي سمعته من قطاع عريض من الشعب تأكد لي أن المخرج الوحيد لإيقاف هذا «التعفن» هو بإجراء جراحة قاطعة في الحال».

... واستمرت القضية مع ذلك، وفي ٣ كانون ثاني - يناير - صدرت أخيراً الأحكام معتدلة بطبيعتها، وعُقب ذلك سارعت رئاسة الأركان إلى إضعاف هذه الأحكام فيما بدا أنه استسلام ممقوت لزوبعة العواطف القومية التي كانت أساليب التعبير عنها تقصد الإثارة والتّهيج. وفي افتتاحية لجريدة (أَلْسْتِسْمَان) جاء ما يلي:

«كان بودنا - لو استطعنا - تسجيل أيّ حِكْمَةٍ لاحظناها: هندية أو بريطانية في قضية محاكمة الجيش الوطني الهندي التي انتهت في (دلهي) الآن،. لقد شاهدنا تسلسل هذه «الدراما» الغربية وهي واحدة من أخطر ما عانت الهند، بالنسبة لانعكاساتها في تاريخها الحديث، وهي مشدوهة قرفانة. وفي رأينا أن كلّ ما يخطر على البال من أخطاء فاضحة قد اقترُف منذ البداية على يد السلطات العسكرية وعلى يد أكبر منظمة سياسية في الهند».

ومن الطبيعي ألاّ يتبنّى الكلُّ هذا الرأي؛ قال فيليب ميسون<sup>(١)</sup> الأمين العام المساعد لمكتب الحرب في (دلهي) في ذلك الوقت، وهو الذي كتب مسودة البيان الرسمي للمحاكمات: من الصعب التصديق أن القرار الأصلي للمحاكمة قد اتُخذ بعد أسابيع قليلة من استسلام اليابان.

«أي شخص مسؤول ذو مشاعر إنسانية، في موقع القرار في ذلك الوقت، كان سيقدر مَنَحِيّ آخر؛ لقد دافعت عن هذا الرأي في الجمعية بدلهي عام ١٩٤٦ وأدافع عنه الآن مرّة أخرى اليوم.» ثم يضيف قائلاً:

«إن المنحى الأصلي الذي اقترح في البدء عُدِّلَ بصورة كبيرة؛ ولو توقّعت السلطة ما حدث بعد ذلك، لكان من الحكمة تبني أسلوب آخر. كان ذلك مُمكنًا لو فكّر أيّ واحد

(١) في تقديمه لكتاب (نُوَيْي).

فيه... ولكن لم يفكر فيه أحد»

ويبدو أن هذا ما وقع بالفعل، وهو لبّ الموضوع. و(تاكِر) الذي كان القائد العسكري للمنطقة الشرقية علّق شاجباً الموضوع بتعابير قاسية، قال: «هذا التناول الأخرق للقضية هو عمل غير حاذق وليس له مثيل. وهو كافٍ لأن يرفض الرجل الأوروبي العادي تصديق عينيه أو أذنيه فيما يرى ويسمع - ويصعب على أي شخص أن يفكر بأسلوب أكثر حماقة منه. ويمكن تصوّر ذهول الضباط النظاميين، فلقد ارتقت الصحافة مرتبة أعلى بإثارة أعمال تبتر جذور الجيش نفسه، والرجل الذي أربه ما يقوم به رؤساؤه، يعجب كيف أن الشجرة لم تهو بكاملها إلى الأرض. ومنذ ذلك الوقت أشاح الضباط بوجههم عن (دلهي) وبدأ من حينه عدم اكتراث الضابط البريطاني في جيش الهند بقيادته العليا. والمناشدة والتحدّي الصادران من دلهي زادا ببساطة من حنقه، ولقد تابع عمله بصعوبة من أجل مصلحة فوجه وجنود فوجه.»

وفي الواقع لم يُحدث تمرد فبراير - شباط - ١٩٤٦ في البحرية الملكية الهندية اضطراباً خطيراً ولو أنّ الخطر كان وارداً. ولقد وصف الجنرال السير (رُوب لوكهارث) قائد المنطقة الجنوبية الوضع قائلاً: «إن الخطر كان قاب قوسين أو أدنى ولقد سبب ذلك قلقاً شديداً لمدة أربعة أيام وكانت غلطة محاكمة ضباط الجيش الوطني الهندي هي أحد الأسباب، أي خطأ كبار ضباط الأركان الذين أسرعوا في تشكيل المحاكم وإقامة المحاكمات، وخطأ سياسي حزب المؤتمر الذين استغلّوها. وكذلك خطأ ضباط وصف ضباط القوات البريطانية المتواجدة على أرض الهند بانتظار تسريحها بخاصة رجال سلاح الطيران الملكي في مطارات (كونبور) و(دُم دُم) الذين نظّموا إضرابات، من الأصح تسميتها تمرداً بلا عنف، فقد أعطوا مثلاً فظيلاً في سوءه. ولقد كان سلاح البحرية الملكية الهندية صغير الحجم قبل الحرب، ونما بسرعة بسبب الحاجة فوقت أخطاءً في اختيار بعض ضباطه الذين لم يتعرفوا على أوضاع الهند ولا عرفوا أي لغة من لغاتها. ونتيجة لذلك كان هناك شكاوى مُحققة من جنود الأسطول. ولقد ظهر هذا الأمر في تقرير لجنة التحقيق، ولم تُقدّر هذه الشكاوى في حينها، لذلك كان التمرد مفاجئاً وغير متوقع وبدأ في (بومباي)»

وفي ١٨ شباط - فبراير - بدأ بخارة وحدة التدريب (تلوار) إضراباً على نمط إضراب سلاح الطيران الملكي، أي بسبب شكوى من سوء الطعام وانتشر عدم الانتظام سريعاً في

اليوم التالي إلى مؤسسات وقواعد بحريّة أخرى ولِقطع الأسطول الأخرى الراسية في الميناء وكان عددها أربعاً وعشرين سفينة، ثم انتشر البحارة الهنود في الحيّ الأوروبي من المدينة الذي كان آمناً لا تحدث فيه الاضطرابات التي كانت معروفة في شوارع (بومباي)، فكسروا النوافذ وأوقفوا السيارات وهاجموا الضباط البريطانيين الذين كانوا في الشوارع وهتفوا: يحيا الهند - وكان هذا هتاف (الجيش الوطني الهندي)، وانزلوا علماً أميركياً من بناية وحرقوه ورفعوا على ساريات سفنهم علم حزب المؤتمر.

وفي العشرين من شباط - فبراير - كانت كُّل القطع البحرية متمردة تماماً - وكانت كُّلها قطعاً صغيرة وكاسحات ألغام... ولكنها مسلّحة - بما فيها حاملة اللواء (نربادا) ١٧٠٠ طن ولقد أجبر أغلب ضباطها على تركها والنزول إلى الشاطئ؛ وكانت الرسالة بطريقة (المورس) أو عن طريق مكبّرات الصوت تنتقل بين البحارة على ظهر القطع البحرية... وبين من هم على الشاطئ وحدث على الأقل اتصال واحد بين قطع الاسطول وبين المتظاهرين في المدينة. وكان يُلاحظ تنقّل المتمرّدين في الزوارق البخارية الصغيرة في الميناء، وسمعت طلقات متقطعة من أسلحة نارية خفيفة. ومرّ أعضاء الجالية البريطانية في مدينة (بومباي) بتجربة غريبة إذ روى (ولفرذ راسل) ما شاهد هناك بقوله: وُجّهت مدافع القطعة (نربادا) وهي على بعد ٥٠٠ ياردة فقط من الميناء صوب نادي اليخوت، ولقد رأيت خلال نظري في (التلسكوب) على شرفة النادي كيف صوّبت المدافع نحو فندق (تاج محل) ثم نحو النادي وكان أشهر نوادي الإمبراطورية - في الهند..

ومرّت ثلاثة أيام عصيبة متوتّرة، واستجلبت تعزيزات عسكرية بأمر الجيش من (ديوالكي) وغيرها في القيادة الجنوبية - قوّات بريطانية وقوّات هندية من سلاح المشاة وسلاح المدفعية: مهراثاس، وفوج إنسكس، ومشاة البحرية الملكية، ووصل فوج من سلاح المدرعات من مدينة أحمد نغار وتجوّل بخيلاء في المدينة وطارت أسراب القاذفات المقاتلة في سماء المدينة، وكان لوصول المدمرة البريطانية (غلاسكو) من (كولمبو) تأثير هام، ولم يحدث أيّ شيء هام - عسكرياً - في (بومباي) نفسها قبل استسلام المتمرّدين... أخيراً في مساء يوم ٢٣ شباط - فبراير - مع أنه كان هناك لحظات عصيبة بخاصة حول (قلعة براكس) في ٢١ شباط - فبراير - حين استولى بعض المتمرّدين على مخازن الأسلحة في الداخل وحاولوا طرد الحراس في الخارج. وألقى المتمرّدون القنابل اليدوية وردّت عليهم

الأسلحة الأوتوماتيكية - الآلية؛ وفي نفس اليوم تعرّض المرفأ لرشقاتٍ من أسلحةٍ خفيفةٍ منصوبةٍ على ظهر القطع البحرية.

وفي نفس الوقت حدث أمران هامان: انفجرت اضطرابات شديدة أثارها المتظاهرون في مدينة بومباي، وامتدّ تمرد البحرية إلى مواقع أخرى، ولا مجال لتفصيل الأمر الأوّل هنا ولكنّ الخسارة كانت كبيرة ووصل عدد الإصابات إلى ١٠٤٦ جريحاً و٢٢٨ قتيلًا بين المدنيين وهي أكثر بكثير مما نتج عن التمرد العسكري ذاته، ولم تختلف الاضطرابات المدنيّة عن أيّة اضطرابات كبيرة أخرى معهودة في مدن الهند. فلقد حدث في (كَلْكُوتَا) اضطرابان كبيران خلال فصل البرد ١٩٤٥ - ١٩٤٦؛ ولكنّ المُقلق في الاضطرابات الأخيرة كان تزامنها مع التمرد العسكري. أمّا الحدث الثاني فيجب أن نذكر أنه لم يبقَ تقريباً يوم ٢١ شباط - فبراير - أيّة قاعدة بحرية ولا قطعة أسطول لم تشترك في التمرد على امتداد شبه القارة وفي المحيط الهندي من (مَدْرَاس) إلى (سنغافورة)؛ ومن الوجهة العسكرية البحتة، كان للتمرد خطورةً زائدة في (كراتشي) أكثر من (بومباي) لأن إخماد التمرد لم يحصل إلا باستعمال القوّة.

ولقد أُجبرَ حاكم السند الير (فرنسيس مُودي) أن يضيف على رسالته: «ليس هناك - سياسياً - أي شيء يستحق تقريراً» الملاحظة السريعة التالية: «لقد التقيت للتوّ (ريتشاردسن)<sup>(١)</sup> الذي نقل إليّ أن سلاح البحرية الملكية الهندية بدأ إطلاق مدافعه أولاً في الهواء ثم في كلّ اتجاه، ولقد أصيب أحد الجنود البريطانيين في دوريّة بجراح بالغة، واقترح الجنرال ضرب القطع البحرية بمدفعية (الهوتزرة) لكثيبة المظليين التي قدمت للمدينة».

وحصل في الواقع بعض الفوضى على القطعة البحرية (هندوستان) في مساء اليوم السابق، ولما علم الجيش بذلك وسمع عن تمرد (بومباي) اتخذ الاحتياطات وقطع المواصلات في الليل بين مرفأ (كيماي) ومدينة (كراتشي) وسهّلت طوبوغرافيا تضاريس المنطقة ذلك؛ وكانت تلك الاحتياطات قراراً حكيماً إذ منعت انتقال الاضطرابات من القطع البحرية إلى الشوارع كما حدث في (بومباي). وفي صباح اليوم لتالي - ٢١ شباط، فبراير - حصل تمردٌ في البارجة (هملايا) وهي مدرسة المدفعية، فلقد حبس الجنود هناك

(١) هو الميجر جنرال. اللواء. ريتشاردسن. قائد منطقة السند.

الضباط ومزقوا علمهم وبدأوا يقطعون الميناء في الزوارق البخارية متجهين نحو البارجة (هندوستان) وصعد بعضهم إليها وسيطروا عليها تماماً. وحاول الجيش منع الزوارق من التوجه إليها بواسطة قوّات من قطعة أخرى في الأسطول وأدى ذلك لتبادل نيران الأسلحة الخفيفة، ولكن سرعان ما فتحت البارجة مدافعها على القوّات المتحرّكة وأطلقت النار في كلّ الاتجاهات وسقطت القنابل في معسكر قوات البالوش وسقط غيرها في منطقة (كلفتن).

ومرّ اليوم في مواجهةٍ سجال بين الطرفين وجيء بتعزيزات أخرى، في الغد؛ وبعدما فشلت كل الجهود في إقناع المتمردين بالاستسلام أمر الجيش بالاستيلاء على السفينة فاستعمل مدافعه عيار ٧٥ مليمتر ومدافع الموزتره والأسلحة الأوتوماتيكية وردت السفينة بكلّ ما عندها ولكنها أُصيبت تكراراً، وبعد عشرين دقيقة من الصدام استسلمت وقُتل على ظهرها أربعة وجرح ستة وعشرون. وفي (بومباي) نفسها قتل من الجنود - من الطرفين - ثلاثة وجرح اثنان وثلاثون.

وكان واضحاً للمراقبين البصيرين مدى درجة السوء في الحداثين: محاكمة ضباط الجيش الوطني الهندي، وتمرد البحرية ممّا جعلهم يُفكّرون بمدى ما يمكن الاعتماد، من الآن فصاعداً، على القوّات الهندية المسلحة غير المنقسمة. ولو سنحت لهؤلاء المراقبين معجزة ما مكّنتهم من رؤية المستقبل بعد شهر، ولو رُفعت الستائر لرؤية الأحداث المستقبلية التي تتابعت بسرعة قبل نهاية عام ١٩٤٧ لزادت حدة هواجس المراقبين، فلقد اشتعلت حرب أهلية في آب - أغسطس - دامت ستة عشر شهراً بين الهندوس والسيخ من جهة والمسلمين من جهة أخرى كانت تحتاج كثيراً للقوّات المسلحة لإخمادها؛ والانسحاب الكامل في آب أغسطس - للسلطة الامبريالية. والتعيينات السريعة، دون اختيار، في الدولتين المتخاصمتين الحديثتي العهد بالاستقلال، في قوّاتهما المسلّحة. كان يمكن للمراقبين مشاهدة كلّ ذلك وكانوا سيفكّرون أن الانحدار الحاد لشبه القارة نحو هاوية الفوضى شيءٌ مؤكد.

ومن الصعب تبين كيف أمكن تحاشي ذلك، بعد سبعة عشر عاماً، باستقراء التاريخ ففي الصورة بعض العناصر غير المعقولة... ربّما كانت نتاج شمس الهند والمزاج الهندي السريع الانفجار، إلا أن هناك عوامل واضحة يمكن استخلاصها: أولها أن السلطات

العسكرية البريطانية عمدت، خلال عقود عدة، إلى عزل القوات المسلحة عن الشعب، ولقد آتت هذه السياسة أكلها الآن؛ لقد كانت من الثبات بحيث يصعب كسرها أو تحويلها قبل انفجار الهيجان السياسي العاصف رغم أن ذلك بدا لأهل المدن ممكن الحصول آنذاك خلال شتاء ١٩٤٥ - ١٩٤٦ المذهل.

وكان تجتمع القوات المسلحة في أماكن مُبعثرة بعيدة عن الاحتكاك بأهل المدن، مشغولة بتدريباتها وواجباتها المهنية، مغلقة بتقاليدها، مما جعلها - ضباطاً وجنوداً - تستمر بعملها بانتظام دون أن تتأثر بمحاكمات بعيدة، كما كان يظن بعض السياسيين في مكاتبهم وبعض رؤساء تحرير الصحف. ومن عاش متاً في الجناح الشرقي من شبه القارة كان من المحتمل أن ينظر إلى الأشياء من خلال جو قائم. فمُنذ اجتاح اليابانيون (بورما) عام ١٩٤٢ أصبح ذلك الجزء من شبه القارة مجاوراً لمناطق الحرب، وكانت مضاعفات وتوترات الحرب على أشدها هناك، كذلك كان الحشد السكاني هناك أعلى مما هو عليه في باقي شبه القارة، وهذا مما يُصعب محاولة منع اختلاط العسكريين بالمدنيين. وطوال فترة مشكلة «الجيش الوطني الهندي» بدا واضحاً أن نظرة قيادتي الشمال والجنوب كانت أقل قلقاً لدى رئاسة أركانها في (راولبندي) و(بونا) الهادتين مثلما كانتا قبل الحرب تقريباً، مما كانت القيادة الشرقية في (كلكتوتا) أو رانشي.

ولكن كان هناك شيء آخر، ربما كان بحجم هذا العامل: فمُنذ نهاية شباط - فبراير - ١٩٤٦ بدأ الناس يلحظون دون أن يفاجؤوا أن محاولات الدعاية النشطة لحزب المؤتمر في تمزيق وحدة القوات المسلحة والتأثير في سلوكها، والتي كانت واضحة جداً في الأشهر السابقة، بدأت تخفت. لم تتوقف ولكن الانطباع الذي عكسته هو أن الزعماء لم يعودوا مهتمين بذلك، وربما تحوّل اهتمامهم إلى نواح أخرى. وكان هذا هو الواقع فعلاً. وكان هذا من عمل سردار (باتل) زعيم حزب المؤتمر، الهندوسي الواقعي والشديد التحامل على المسلمين، وكان بيده أطراف الخيوط التي توجه أعمال الحزب.

ومن خلال محادثات بين نائب الملك اللورد (ويفل) وبعض زملاء (باتل) في كانون أول - ديسمبر - السابق، استخلصوا أن البريطانيين جادون أخيراً في الاستعداد للرحيل لأسباب تتعلق بمصالحهم المادية لِمَا طرأ من ظروف ما بعد الحرب. وبما أن سردار (باتل) رجل عملي، فلقد قَدَّر هذه الأسباب واستمر على رأيه هذا مؤكداً أنه فِهم المزاج الصحيح

للبريطانيين... ولو أنه وجد صعوبة في بادئ الأمر في إقناع زملائه بهذا الرأي.

فإذا كان ذلك صحيحاً فلا بُدَّ إذن من أن يتَّبَع ذلك نتائج كبيرة. وهذا يعني أن الآلة العسكرية للهند غير المقسّمة، والتي أُغدق عليها البريطانيون عنايتهم بسخاء، ستكون قريباً في قبضة حزب المؤتمر، ولم يُجَلِّ أبدأً في ذهن سردار (باتل) وزملائه آنذاك موضوع قيام باكستان. ففي الهند القومية سيكون من الرائع سيطرة الهندوس عليها... أليس هذا المكسب الصلب القوي الذي لا يمكن التلاعب فيه أهم من التمسك بموضوع بعض الضباط الشباب - وربما الضعاف - الذين غيَّروا ولاءهم أثناء الحرب؟؛ تغيير الولاء.. أو التمرد قد يكون أمراً خاطئاً والآن ليس من مصلحة الهند أن يُشجَّع الشعب على القيام بهذه الخطوة.

كانت مثل هذه الآراء للسردار (باتل) والتي اقتنع بها، إلى حدِّ ما، زملاؤه في (دلّهي)، هي السائدة بينهم في شباط - فبراير - ١٩٤٦ عندما حدث تمردٌ بحريّة في (بومباي)، وهناك شواهد قويّة على أن نفوذه - أي نفوذ (باتل)، أسهم في جعل المتمرّدين يستسلمون دون إراقة دماء. صحيح أن هناك تسجيلاً لما حدث في مكتب قيادة حزب المؤتمر في أسواق (بومباي) خلال الأيام العصيبة، ولكن من الواضح أن الجناح اليساري في الحزب والذي كانت تقوده السيدة (أرونا أصيف علي) مُني بخيبة حادّة. فالفتنة المحافظة التي كان يتزعمها (باتل) والتي كانت مُمثلةً محلياً بتسمية (س . ك. باتل) ربحت معركة كلامية كان لها تأثير هامّ في مستقبل شبة القارّة في الوقت الذي كان فيه المتمرّدون في البحريّة والمظاهرون المدنيون من الدهماء يثيرون الاضطرابات في الشوارع. ومنذ ذلك التاريخ وفتت الرابطة الإسلامية بزعامة السيد جناح والتي لم يستسغ هيجان (الجيش الوطني الهندي)، والمجموعة القويّة في حزب المؤتمر، في صَفِّ واحد أمام هذا الموضوع مع أنهما على طرفي نقيض في أمور أخرى: فلأسباب واقعية تتعلق بأهدافهما المتضاربة للمستقبل، لم يُحبِّد الطرفان تشجيع الفوضى وعدم الانتظام في القوات المسلحة.